مجلة التعليمية
ISSN: 2170-1717
EISSN 2602-6015

المجلد 14 / العـدد: 01 (2024)، ص 83-102

ارتجالية ترجمة المصطلح اللساني وعلاقتها بالمرجعية الفكرية

Improvisation translating of the linguistic term and its relation with intellectual reference

بوحص داسي* 1
جامعة بلحاج بوشعيب – عين تموشنت
(الجزائر)
bouhasdassi10@gmail.com

د/ عبد القادر بلي2
جامعة بلحاج بوشعيب –عين تموشنت
(الجزائر)
belliabdelkader1990@gmail.co

تاريخ الاستلام: 2022/03/31 تاريخ القبول: 2024/02/10

ملخص:

تعالج الورقة البحثية إشكالية ترجمة المصطلح اللّساني، وصعوبة التّلقي من منظور عدم وضوح المفاهيم العلمية، لبعض المصطلحات اللّسانية في لغة المصدر، مما انجرّ عنه ارتجال في وضع المصطلح المقابل في لغة الهدف، واختلاف في التّرجمات، وتعدد مصطلحي أدى إلى فوضى مصطلحية، واضطراب تداولي. وبما أنّ للمرجعية الفكرية الأثر البالغ في تحديد، وتوجيه العمل التّرجمي، سنحاول تشخيص واقع الممارسة المصطلحية في ظل هذا الإرباك المصطلحي، مع وصف، وتحليل الظّاهرة اللّسانية من منطلق تباين الثّقافات، وتعدد المنهجيات في وضع المصطلحات اللّسانية.

الكلمات المفتاحية: المصطلح اللساني، الارتجالية، تعدد مصطلحي، المرجعية الفكرية، العمل التّرجمي.

Abstract:

The research paper addresses the problem of translating the linguistic term and the difficulty of receiving from the perspective of the lack of clarity in the scientific concepts of some linguistic terms in the source of language, which resulted in improvisation in putting the corresponding term in the target language. The difference in translation and the disorder of terms led to terminological chaos and deliberative disorder. The intellectual reference had a great impact in determining and directing the translation work, we will diagnose the reality of the terminological practice in light of this terminological confusion with a description and analysis of linguistic phenomenon in term of the diversity of cultures and the disorder of methodologies in the development of linguistic terms.

Keywords: Linguistic term; Terminological plurality; Improvisation; Intellectual reference; Translation work

* - بوحص داسي.

1.مقدمة:

عرف الدّرس اللّساني العربي الحديث في ظل حركية التّطور العلمي المتزايد، تحولات منهجية، وفكرية. أدى إلى تفاعل حقيقي في مسايرة المستجدات الحاصلة في المجال العلمي، مما نجم عنه تباين في الاتجاهات الفكرية، التي خضعت في تأثيرها إلى نتائج النّظريات اللّسانية، والمناهج اللّغوية. مما أدى إلى تعزيز دور التّواصل اللّغوي، ومن ثمّ تفعيل دور العمل المصطلحي، الذي يساهم بدوره في نقل تلك التّصورات الفكرية، والمفاهيم العلمية.

وكان للتّرجمة دور لا يستهان به في عملية التّواصل اللّغوي، ونقل تلك المفاهيم العلمية عن طريق مصطلحاتها اللّسانية، ولكن نجد أنّ التّرجمة في اللّغة العامة تختلف كليا عن اللّغة الخاصة، مما أدى إلى ظهور بعض الإشكالات في طبيعة التّرجمة في لغة التّخصص، لأنّ التّعامل مع الكلمة في سياقها اللّغوي، قد يحمل عدة دلالات، أمّا ترجمة المصطلحات اللّسانية، قد يستدعي الوقوف على العناصر الفاعلة للعمل المصطلحي، والمعرفة الكاملة بالجوانب المحيطة به، لأنّه غير مفتوح على احتمالات دلالية، بل هي مفاهيم محددة ومدققة. فالمصطلح اللّساني قد يأخذ ثقافة بيئته، ويستند إلى طبيعة نظامه اللّغوي، والمرجعيات الفكرية السائدة في تلك البيئة، والتي ترتكز في منطلقاتها إلى تحقيق الهوية اللّسانية.

ومازلت إشكالية المصطلح اللّساني، وقضية ترجمته تؤرّق المختصّين، لأنّها مبنية على مرجعيات فكرية أضحت بدورها توجه العمل الترجمي بصفة عامة، والعمل المصطلحي بصفة خاصة. ولهذا ارتأيت في هذه الورقة العلمية الوقوف على طبيعة العمل التّرجمي، في ظل هذه الفوضى المصطلحية التي تدعو إلى قلق علمي. كما نريد الكشف عن أسباب التّعدد المصطلحي، ومخاطر الارتجال التّرجمي، لنصل إلى مجموعة من النّتائج المتوخاة من هذا الطّرح، ومقترحات قد نذلل بها بعض الصّعوبات التي تعترض سبيل العمل الترجمي، والمصطلحي سواء.

أهداف الدّراسة:

قد تأخذ الدّراسة على عاتقها تبيان ما يأتي:

– معرفة العلاقة التي تربط بين العمل التّرجمي والمرجعيات الفكرية.

– تعدد المصطلح اللّساني الناجم على طبيعة التّرجمة مما يؤدي إلى الغموض، وعدم الدقة في تحديد التّوجهات الفكرية.

– مدى تأثير هذه الممارسات العشوائية، على حقيقة الجهود المصطلحية المبذولة من قبل المختصين.

– الخلفية المعرفية، ودورها في توجيه العمل التّرجمي، والمصطلحي.

– ضرورة الكشف عن تلك الملابسات الحاصلة في العمل التّرجمي، لأنّها تضعف شرعيته، ومصداقيته.

إشكالية الدّراسة:

يروم البحث الإجابة عن الإشكاليات التّالية:

– ما طبيعة التّرجمة الارتجالية، وما أثرها على العمل المصطلحي؟.

– ما هي أسباب التّعدد المصطلحي، والمقابلات المتعددة للمصطلح الواحد؟.

– هل هذه الممارسات العشوائية، وغير المسؤولة في ترجمة المصطلح اللّساني لها تأثير على النّظام اللّغوي العربي، ومن ثمّ على الهوية اللّسانية العربية؟.

– ما هي أسس التّفكير المصطلحي، وما أثره على المنطلقات اللّسانية في ترجمة المصطلح اللّساني؟.

– هل يخضع المصطلح اللّساني المترجم للرّقابة اللّغوية (النّظام اللّغوي وخاصة الميزان الصّرفي).

فرضيات البحث:

– مدى تزايد التّطور العلمي المتسارع في إحداث هذه التّغيرات.

– محاولة إثبات الذّات بخلفية علمية.

– الخوض في العمل التّرجمي للمصطلح دون مراعاة أسس التّفكير المصطلحي.

منهجية البحث:

حاولنا في بحثنا الوقوف على واقع المصطلح اللّساني الوافد، والعناصر المؤثرة في توظيفه. فظهر البحث بشقيه، مهتما بمعرفة تلك العلائق، التي جمعت بين العمل الارتجالي للترجمة، والمرجعية الفكرية.

الجانب الأول من الدّراسة: أوردنا فيه معرفة طبيعة العمل الارتجالي، وأثره على النّظام اللّغوي، وعلى الهوية اللّسانية العربية.

الجانب الثّاني من الدّراسة: كان الاهتمام قائما، حول معرفة بعض الخبايا الموجودة في توظيف المصطلح اللّساني، والمتمثلة في الخلفية المعرفية، التي ظلت ترافق العمل التّرجمي للمصطلحات اللّسانية. كما تخللت الدّراسة تقديم بعض النّماذج، لمصطلحات لسانية عرفت تعددا دلاليا لمفهوم واحد في المقابل الأجنبي، لنختم البحث بخلاصة النّتائج التي أسفرت عليها الدّراسة. ومن ثمّ تقديم بعض المقترحات التي نراها أنسب، في معالجة بعض الصّعوبات التي تواجه العمل المصطلحي.

2. ارتجالية التّرجمة وأثرها على التّوظيف المصطلحي:

وسمت التّرجمة في اللّغة العامة على أنّها جسر من جسور التّواصل الفكري، وهمزة وصل، تربط بين مختلف الشّعوب في تبادل ثقافات مجتمعاتهم، وتقريب المسافات في نقل المعارف، مشحونة بتلك الدّلالات، والمشاعر، والقيم التي تجسد واقع من الحدث التّفكير الإنساني، وكانت ولازالت محل اهتمام قائم في بعث سبل التّلاقي.

أمّا التّرجمة في اللّغة الخاصة، وبالتّحديد في المصطلح اللّساني فكلّ المعطيات تتغير، لأنّ نقل الدّلالات، غير نقل المفاهيم العلمية. وبالتّالي يكون التّعامل مع المصطلح اللّساني بنوع خاص يميزه الدّقة، والثّبات، وعدم التّسرع، وخاصة في وضع المقابل للمصطلح الأجنبي، وهنا يكمن الفرق في ضبط موازين، وعدم الخلط بين الكلمة، والمصطلح، لأنّ الكلمة، قد تأخذ أشكالا متعددة من الدّلالات في نطاق واسع، حسب توظيفها في سياقات لغوية مختلفة كما أسلفنا الذّكر، أمّا المصطلح فيلتزم بمفهوم علمي واحد، وفي نطاق ضيق بعيد عن كلّ الاحتمالات.

فتبقى التّرجمة على أهميتها في المجال اللّساني واحدة من الأدوات التي تُعتمد بشكل أساسي، في وضع المصطلحات ولاسيما اللّسانية منها، ولكن ما يعيبها، ويحيدها عن هدفها الأسمى، هي تلك الممارسة العفوية، التي يلجأ إليها بعض المترجمين، دون مراعاة الضّوابط الأساسية التي يقوم عليها العمل المصطلحي، وبالتّالي قد تفقدها شرعيتها في اعتماد مرجعيتها في مجالات البحث، «لأنّ المصطلحات لا توضع ارتجالا، ولابد في كلّ مصطلح من وجود مناسبة، أو مشاركة، أو مشابهة كبيرة كانت، أو صغيرة بين مدلوله اللّغوي، ومدلوله الاصطلاحي».[1]

ولهذا يقتضي في وضع المصطلحات اللّسانية حسب الدكتور مصطفى الشهابي، استبعاد المصطلحات التي لا تتقيد بالشّروط، والمبادئ الأساسية في وضع المصطلحات، ومن أبرزها توفر العلاقة بين المدلول اللغوي والمدلول الاصطلاحي. إذن الارتجالية مرفوضة في قاموس الدكتور، لأنّها لا تتأسس على سابقة علمية، بل شأنها "وضع كلمات جديدة لم تكن معروفة، أو مستعملة من قبل".[2] وهذا ما يثبته العالم العربي الزمخشري في قوله: «ما ارتجل للتّسمية به أي اختُرع ولم ينقل إليه غيره».[3]

فاختراع تسمية المصطلحات عن طريق الارتجال، لا يستند إلى أثر لغوي، قد يعقّد من عملية الفهم والإفهام، ويصعّب من تلقي المفاهيم الصحيحة، ويحيدها عن غاياتها. «فإذا كانت حقائق المعاني لا تثبت إلاّ بحقائق الألفاظ، فإذا انحرفت المعاني فكذلك تتزيف الألفاظ...فالألفاظ والمعاني متلاحمة ومتواشجة ومتناسقة».[4] فهذا شأن الألفاظ العامة، فكيف بالمصطلحات اللّسانية إذا انحرفت عن مسارها، وهي دقيقة للغاية في مجالها الضّيق من الألفاظ العامة؟.

فوضع المصطلحات اللّسانية بهذه الطريقة من شأنها التّأثير على توظيف هذه المصطلحات، وخاصة أنّ منطلقات، ومرتكزات المفاهيم العلمية تتأسس وفق قاعدة معرفية تدعم، وتسهم في ذيوع، وانتشار المصطلح. فالدكتور إبراهيم أنيس له رأي في هذا حيث يقول «ولندرة الكلمات المرتجلة في اللّغات الأخرى، وضعف أثرها في نمو اللّغات، يرى معظم الباحثين من المحدثين أنّ الارتجال أتفه طرق الوضع اللّغوي».[5]فالتجربة أثبتت عند الغرب من حيث قلة الاستعمال لطريقة الارتجال، لأنّها لا ترتكز على تجربة لغوية في توليدها للمصطلحات اللّسانية.

فالتّرجمة باعتماد طريقة الارتجال في وضع المقابل للمصطلح الأجنبي، تكون قد فتحت باب للتأويل، والاحتمالات، والبعد عن المفاهيم الأصلية التي وضعت من أجلها تلك المصطلحات الأجنبية «وتزداد القضية تشعبا، عندما ننظر إلى الأساليب الفنية التي ترجمت بها هذه المصطلحات، وبعبارة أخرى فنيات التّرجمة التي اعتمدت لنقلها إلى العربية، ولابد أن نشير في هذا الصّدد إلى أنّ كلّ التّرجمات لا تعي فنياتها وعيا عمليا مركزا، لأنّه لا توجد مؤلفات في علم التّرجمة مثلما هو الشأن في الانجليزية،أو الفرنسية».[6]

فمن البدهي أن نجد مستوى التّرجمة في اللّغات الأجنبية مرتفعا جدا، ويأخذ منحى متزايدا أكسب العملية تجربة، وخبرة منقطعة النّظير، لأنّ طبيعة نظام هذه اللّغات في ما بينها متقارب جدا نوعا ما، مقارنة بترجمة مصطلحات من لغة أجنبية إلى اللّغة العربية، قد يختلفان كليا في نظامهما بكلّ مستوياته،«لأنّ الألفاظ العلمية المترجمة ألفاظ لها ارتباط باللّغة التي صدرت عنها، وبنظامها الصّوتي والصّرفي، والتركيبي والدلالي».[7] فالعلاقة بين العناصر اللّغوية قد تشكل ارتباطا يؤثر فيه السّابق باللاحق. فتوليد المصطلحات، أو وضعها ينبني على مجموعة من المرتكزات كقاعدة معرفية، وهذا شأن المدلول اللّغوي والاصطلاحي.

1.2 العمل التّرجمي وعلاقته بالنّظام اللّغوي:

يخضع العمل اللّغوي في طبيعة منهجه، إلى نظام لغوي يتحدد ضمن مستويات مختلفة، يستند من خلالها إلى تلك القواعد التّنظيمية، التي تُعتمد كقاعدة معرفية، يتمّ بموجبها تحديد المعالم، والمعايير التي تساعد على ضمان توجيه ذلك النّشاط في حقل معرفي معين. فالتزام تلك الممارسة اللّغوية بقواعد نظامها، يضمن لها شرعيتها، وفعاليتها، كما يكسبها مصداقية علمية، تُعتمد مرجعا أساسيا في الدّراسات اللّغوية.

فنظرا للتّطور العلمي السّريع الذي تشهده كلّ العلوم، وتحقيقا للتّواصل المستمر بين الدّارس العربي، والأجنبي، وضمانا لتّوسيع دائرة المعرفة، كان لزاما على العمل التّرجمي من البروز لنقل تلك المعارف. ولكن العمل التّرجمي في اللّغة الخاصة، يجد عدة إشكالات، وخاصة في المجال اللّساني، وبالتّحديد في ترجمة المصطلحات اللّسانية، لأنّ ترجمة المعاني من خلال كلماتها، يختلف عن ترجمة المفاهيم من خلال مصطلحاتها. وما زاد من

صعوبة الأمر، هو اختلاف النّظام اللغوي بين اللّغة الأجنبية واللّغة العربية، فكلّ له أدواته الخاصة به، يعتمدها في وضع المصطلحات اللّسانية.

«فالمصطلح المنقول إلى غير البيئة اللّغوية التي ولد فيها، ومن خارج نظامها اللّغوي، ولا صلة له بها، ولا بأصواتها، ولا بأبنية كلماتها، وهذه الغرابة تؤثر في الفهم والإفهام»[8] فالمصطلح وليد بيئته اللّغوية، يتأثر بنظام لغته، وبقواعد وضعه، وإذا ما تمّ نقله من لغة الأصل إلى لغة الهدف فتكون استجابته لنظام لغة الهدف غير تامة، وبنسبة ضئيلة، وهذا راجع لتلك المتغيرات الحاصلة من نظام إلى آخر، وثقافة المترجم وخلفيته المعرفية. فإشكالية المصطلح المنقول قائمة على اختلاف نظامي لغة الأصل، ولغة الهدف، والمعرفة العلمية التي يمتلكها المترجم.

«فالذي يتقن لغة أجنبية كبيرة يستطيع بطريقة ما فهم موضوع علمي، ولكنه لا يستطيع نقله إلى لساننا ما لم يجد له مصطلحات عربية يركن إليها. وكثيرا ما يعنُّ على باله وضع مصطلحات جديدة دون أن يكون أهلا لهذا العمل، فيخبط خبط عشواء، إمّا لجهله دقائق الموضوع العلمي، وإمّا لقلة بضاعته من المفردات العربية المتعلقة به، وإمّا لعدم معرفته بالوسائل الواجب اتخاذها في وضع المصطلحات العلمية بلغتنا الضّادية».[9] فاختلاف التّرجمات للمصطلحات اللّسانية، ناتج عن عدم الوعي للمفاهيم الأصلية لهذه المصطلحات، ولهذا تجد كلّ مترجم يختار مصطلحات بناء على فهمه.

فالعمل التّرجمي للمصطلحات اللّسانية، لابد أن يجمع بين علم التّرجمة، وعلم المصطلحات في دائرة علم اللسانيات. لأنّ معرفة قواعد التّرجمة دون العلم بقواعد وضع المصطلحات، أو العكس، قد لا يجدي نفعا، لأنّ ليس كلّ مترجم لساني، وليس كلّ لساني مترجم. فمحاولة تطبيق بعض قواعد اللّغة الأجنبية على اللّغة العربية في ترجمة بعض المصطلحات، فهذا مسخ للغتنا، وطمس لهويتها، لأنّ كلّ نظام لغوي، له مبادئه، ومميزاته «فقد عمدوا إلى استعمال اللاحقة اليونانية (on) التي اصطلحوا بها للدلالة على معنى (الوحدة الأصغرية أو الجسيم الابتدائي) وتمّ ترجمة هذه المصطلحات، مع الإصرار على إبقاء اللاحقة، وترجمة الجذر إلى العربية (phonon) صوتون، (électron) كهربون، (photon) ضوؤون».[10]

فإشكالية (السّوابق واللواحق)، هي واحدة من العوائق التي تعقد ترجمة المصطلح اللّساني الأجنبي. (فالواو والنون) التي ترجمت بها اللاحقة الأجنبية (on)، هي في الأصل للدلالة على الجمع، وهذا مناقض ومناف لدلالة التّصغير في العربية بأوزانه المعروفة (فُعَيِل، فُعَيْعِل، فُعَيْعِيل).[11] يعدّ هذا التّباين الحاصل في السّوابق واللواحق الأجنبية، وإلحاقها بلغتنا خرقا لنظامنا اللّغوي، وخلطا على مستوى التّلقي. فالإشكال ليس في الفهم غير الواضح لهذه المصطلحات الأجنبية فحسب، وإنّما نشعر بتهوين، وتسهيل عملية نقل هذه المصطلحات اللّسانية، وعدم

الاكتراث للنتائج التي تنجرّ من جراء هذه الممارسة الغير المسؤولة، حيث«يعدّ هذا من العبث الذي لا طائل فيه»[12]. فلا يتقبلها الجهاز الصّوتي بمخارجه، ولا الميزان الصّرفي بأوزانه.

فاختيار مقابل عربي معين لكلّ سابقة، أو لاحقة أجنبية، لم يعرف الثّبات على طريقة واحدة يحافظ فيها على القالب اللّغوي العربي، والدلالة التي يحدثها أثناء انتقاله إلى لغة الهدف، فمن المترجمين من تكلّف بإلصاق السّابقة، واللاحقة الأجنبية باللفظ العربي، ولكن هذه الملصقات الأجنبية قد تجد معاني كثيرة في لغة الأصل، وبالتّالي يصعب على المتلقي إيجاد المفهوم الحقيقي لهذه المصطلحات. «وهناك من يتعذر عليه الحصول على مصطلح في شكل كلمة واحدة، إذا كان المصطلح الغربي يكتسب جزءا من معناه عن طريق ما التصق به من سوابق، أو لواحق، وقد يضطر هذا المترجم إلى استخدام لفظين مما يجعل المصطلح صعب التّصريف».[13]

فترجمة السّابقة أو اللاحقة دون مراعاة الدّلالات التي تحدثها في اللّغة الأجنبية، واختيار مقابل واحد لها في اللّغة الهدف، يعدّ إجحافا في حق المفردة، وتشتتا وخلطا على مستوى التلقي. «فالسّابقة (Co) تقابل لفظة "شِركة"، ومشتقات من المادة نفسها نحو:

- Co-domain : ميدان شريك
- Coréférence: شريك التّداخل -
- Covariance : شِركة إحالية [14]

وقد تمّ ترجمة صيغة بصيغة أخرى، كأن يناسب بين الصّيغة الانجليزية المختومة بـ :

- ing و المصدر باللغة العربية
- er باسم الفاعل
- ize التّعددية والتّضعيف [15]

كما استخدمت الكاسعة (eme) لتقابل في العربية الكلمات المختومة بـ (ياء وتاء) دلالة على الوحدة نحو:

- Phoneme : صوتيّة
- Morpheme : صرفيّة
- Lexeme : معجمية[16]
- Sémeme : سيمية
- Mimeme : إيمائية

فترجمة اللاحقة(eme) بـ (الياء والتاء) يعتريه اللّبس، وعدم الدّقة في تحديد المفهوم الأصلي للمصطلح، لأنّ هذه المقابلات العربية لا تدل على الوحدة الصّغرى، وإنّما يتبادر في ذهن المتلقي، عند سماع هذه المقابلات العربية (صرفية، معجمية، سيمية، إيمائية) أنّها تدل على قضية من ظواهر اللّغة، أو مجال من مجالاتها.

ولخصوصية اللّغة العربية، التي تنماز بالتّوسع اللّغوي باعتبارها لغة اشتقاقية ذات معان توليدية، «قد يصعب على المتلقي التّمييز بين معاني صيغة (أفعل) بإضافة الهمزة الزائدة، التي وضعت عبر الأصل المعجمي(رمز)، لتوليد مصدر الإفعال (أرمز إرمازاً) للحصول على المقابل للمصطلح الفرنسي (Décodage)، وكانت هذه من اجتهادات الدكتور التهامي الراجي الهاشمي، في استغلال دلالة(الهمزة الزائدة) على " السلب والإزالة" فقد قابل الهمزة لقضية(السلب)، وما(Dé) الموضوعة قبل الفعل الأجنبي إلاّ(سالبة)».[17]

فزيادة الهمزة الزّائدة عبر صيغة (أفعل) لها في العربية ما لا يقلّ عن عشرة معان كاملة «(التّعدية، الصّيرورة، الحينونة، السلب والإزالة، الدخول في الشّيء، مصادقة الشّيء على الصفة، الاستحقاق، التّعريض أن يكون بمعنى استفعل، أن يكون مطاوعا لفعل بالتّشديد، التّمكين)».[18] فنقل مصطلح لساني من نظام لغوي أعجمي، محدود القوة الاصطلاحية، إلى نظام لغوي عربي تتعدد فيه المعاني، قد يصعّب ويعسّر عملية التّلقي.

2.2 الممارسة العفوية للترجمة وأثرها على الهوية اللّسانية العربية:

تتخذ مشكلة العفوية في ترجمة المصطلح اللّساني الوافد أبعادا أشدّ تعقيدا، فهي لا تقف عند حدود الممارسة فحسب، والتي تأخذ شكل الانفتاح عن اللّغات بالتأثير، والتأثر. بل هي خرق لنظام لغوي، وضرب للهوية اللّسانية العربية. يقول مازن الواعر:« يكبر اعتقادنا في أنّ مشكلة المصطلح اللّساني العربي الجوهرية، هي امتداد لمشكلات العرب الثقافية الرّاهنة. تلك المشكلات المتعلقة بالهوية القومية والتّجربة الحضارية المعاصرة، التي تخوضها الأمة العربية».[19]فهذه التّغيرات التي تحدثها عفوية التّرجمة داخل نظامنا اللّغوي، سواء في البنى التركيبية، أو الميزان الصّرفي، قد يترتب عنها ظواهر غير لغوية لا تخدم لغتنا العربية.

فعدم خضوع المصطلح اللّساني الوافد إلى الرّقابة اللّغوية، والضّوابط التي يقوم عليها نظامنا اللّغوي، وترك له مجال الاستغلال، والاستعمال قد يربك منظومتنا الفكرية. يقول عبد القادر فاسي الفهري«ألا أنّ التجربة أثبتت أنّ الممارسة العفوية لا تكفي، وأنّ توليد وتوالد المفردات يخضع لمبادئ، وقيود نظرية، ومنهجية من شأنها أن تكون علما مستقلا هو المصطلحية».[20] قد يؤدي الخروج عن الأصول، والمبادئ التي يقوم عليها علم المصطلح إلى ارتجالية وضع المصطلحات، وعفوية في استغلالها وتوظيفها مما ينجرّ عنه فوضى مصطلحية، وخلط بين المفاهيم العلمية.

ومن تجليات أثر هذه الممارسة العفوية، في ترجمة المصطلحات اللّسانية، البعد عن المفاهيم العلمية الحقيقية، والدّقيقة، لأنّه يتمّ فيها اعتماد أدوات غربية، وإسقاطها على اللّغة العربية دون مراعاة طبيعة كلّ لغة، وخصائصها، وبالتّالي يولد بلا شك مصطلحات هجينة غربية، لا يحترم فيها تلك الضّوابط التي تحافظ على قواعد اللّغة العربية، والهوية اللّسانية. «فإذا كان هذا التّغريب، وأدواته المفهومية، والمصطلحية، وقوانينها في مجال صياغة الألفاظ، والمصطلحات مسألة إيجابية، ومخصّبة للمعرفة العربية، ولكن سرعان ما تداخلت المصطلحات فيما بينها، ووجدت اللّغة العربية نفسها في صراع، وتنازل مع ألفاظ غربية تكاد تطمس هويتها، وعروبتها».[21]

فالوعي الدّقيق بالهوية اللّسانية في نقل المصطلحات اللّسانية، لابد أن يكون حاضرا، ومجسدا بصورة واضحة في عملية التّرجمة، ومن الأولويات التي يعتمدها المترجم «لأنّ المصطلحات التي تنتجها مجموعة لسانية معينة، تحمل في دلالتها شحنة من هويتها، وتحدد بعض ملامح تاريخها، ويمكن للساني الاجتماعي أن يرصد هذه الملامح من خلال الاستعمال، والتّواصل».[22] الواضح من ذلك أنّ التّحجج بالتّزايد المصطلحي من جراء التّطور العلمي قد يسمح بمرور هذه المصطلحات ومحاولة استغلالها ونشرها وهذا بطبيعة الحال غير جائز ومرفوض جملة وتفصيلا لأنّ البناء المعرفي الذي يحمل في طياته هدم أصول النّظام اللّغوي فهو مردود بلا شك.

فالتّعامل السّطحي مع المصطلح اللّساني، وعدم الإلمام بكلّ الجوانب المهمة في وضعه، سواء في المبادئ التي يقوم عليها، أو العلاقات التي ينشئها، أو مؤثرات العلوم اللسانية الحديثة، وعدم العودة إلى المصادر، والمراجع العربية منها، والأعجمية لتحديد المفاهيم الحقيقية، قد أنتج لنا ما يسمى بالتّشتت المصطلحي، الذي أفرز بدوره فوضى مصطلحية أرهقت منظومتنا الفكرية، «لأنّ هذا التّعدد المصطلحي هو هدر للطاقة المصطلحية، وله إلى جانب ذلك خطر أشدّ وقعا، وأبعد أثرا؛ فالإطلاع على توزّع المصطلحات اللّسانية، ينتهي إلى اكتشاف عدم التّجانس بين الجداول المصطلحية في كلّ الأصقاع العربية، وفي غياب التّجانس ما ينتهي إلى خلق "جزر لسانية"، أدناها أن يقول الدّارس بوجود "لسانيات مغربية" "ولسانيات مشرقية"».[23] فالواقع المصطلحي، كشف لنا تباينا كبيرا في وضع المقابل الأجنبي، أثر بشكل، أو آخر في تلقي المصطلح الصّحيح «وقد برزت إلى السّطح، ظاهرة الالتباس، وعدم الدّقة في عديد من المصطلحات، من مثل تلك التي وضعت في مقابل(Sonority)، فاستخدم لها تمام حسان "قوة السّماع"، واستخدم باكلا ورفاقه "الرّنين"، واستخدم بسام بركة، والخولي، ورمزي البعلبكي "الجهورية"».[24] فالأقرب إلى الصّواب في هذه المقابلات "الرّنين"، لأنّه صفة لهيئة سماع الصّوت لا لما ينتج الصّوت. فالتّعدد المصطلحي قد يحدث تشويشا على المتلقي في إدراك المصطلح الصّحيح، لأنّ الاختيار ضمن كوكبة مصطلحية صعب جدا، وبالتّالي تعطيل عملية الفهم، أو غموض على مستوى التّلقي.

«فالعفوية لا تقترن بمبادئ منهجية دقيقة، ولا بالاكتراث بأبعاد للمشكل المصطلحي، وقد قادت هذه العفوية إلى الكثير من النتائج السّلبية، وفي مقدمتها الاضطراب، والفوضى في وضع المصطلحات، وعدم تناسب المقابلات المقترحة للمفردة الأجنبية».[25] فتغير المسار الوظيفي للمصطلح، وعدم الاستغلال الأمثل لهذه المفاهيم العلمية من جراء التّعدد المصطلحي، أثر سلبا على منظومتنا المصطلحية، ومن ثمّ على هويتنا اللّسانية، لأنّ تواتر مثل هذه المصطلحات، وذيوعها بشكل غير متناه، وفرض قيود نظامها اللّغوي على لغتنا، وعدم البحث عن مصطلحات من تراثنا اللغوي لتمثيل هذه المستجدات من العلوم، أو توليد مصطلحات عربية أصيلة نحافظ بها على كيان نظامنا اللغوي، ومنظومتنا المصطلحية، قد يربك قدرة الفهم، والإفهام عند المتلقي العربي، ويصعّب عليه عملية اختيار المصطلح الصّحيح.

3. الخلفية المعرفية ودورها في توجيه العمل التّرجمي للمصطلح اللساني:

تعدّ المعرفة المصطلحية امتدادا معرفيا، ونتاجا حضاريا يترجم الإيديولوجيات المتعاقبة، مما يشكل قواعد على شكل مرجعيات ينطلق منها اللّساني لتكوين عمله المصطلحي، ومن ثمّ المعرفي والمبنية على إرساء بعض الثّوابت التي تحقق الهوية اللّسانية في دائرة الحدث اللساني«لأنّ إشكالية المصطلح لدينا اليوم تعرب عن جوهر أزمة يعانيها العقل ويمارسها اللسان، وتحمل خلفيات التّاريخ، وتحدد تقاسيم الهوية ومسار الثقافة قبولا ورفضا، وولاءا ومعاداة وتعريفا وإنكارا».[26]فالمصطلح اللّساني لم يوجد من عدم، وإنّما هو نتيجة تراكمات معرفية، وإفرازات لنتائج النّظريات اللّسانية، ولّدت مفاهيم جديدة تناسب المستجدات الحاصلة في الميدان اللّساني، لهذا نجد «أنّ التّعامل مع مصطلحات هذه النّظرية، أو غيرها من النّظريات الغربية الأخرى بهذه الكيفية، أي بدون استيعاب أصولها العلمية، وخلفيتها المعرفية التي تسندها، يجعل منها مصطلحات في أحيان كثيرة مجرد كيانات بلا ذاكرة، ولا تاريخ، ولا مردودية».[27]

فأصبح العمل التّرجمي للمصطلح اللّساني يستند في توجهه، إلى تلك الخلفيات المعرفية، ويستمد منها كلّ منطلقاته المفاهيمية كمرتكزات لبناء أسسه المعرفية، ولهذا كان الاختلاف حاصلا في درجة فهم هذه المصطلحات، من منظور الاستجابة للتأثرات الفكرية قبل نقلها إلى لغة الهدف. «فكلّ فكر لساني ينشأ ضمن مرجعية فكرية خاصة به، يفرض على المترجم الوعي بهذه الخلفية، والمرجعية، والأسس المعرفية للتحكم السّليم في استعماله».[28] ولهذا بات من الضّروري، على المترجم قبل الخوض في ترجمة المصطلح اللّساني من اللّغة الأصل، البحث في القاعدة المعرفية التي كانت وراء ظهور هذه المصطلحات، مع معرفة كلّ العلائق التي تربط أي مصطلح لساني بمصطلحات أخرى تتقارب في ما بينها سواء من حيث المفهوم، أو الوظيفة.

فالممارسة في ميدان ترجمة المصطلحات اللّسانية، تقوم في الأساس على الوعي التّام بكلّ المؤثرات الفكرية، والمتغيرات اللّسانية الحاصلة في الدّرس اللّساني لهذا يتطلب التّركيز على الجوانب الموضوعية، لا الذّاتية في التّعامل الدّقيق مع المصطلحات اللّسانية. فالاختلاف في فهم هذه المصطلحات، ولّد لنا مجموعة من القراءات المختلفة التي أفرزت بدورها مجموعة من المصطلحات التي عقّدت نوعا ما عملية التّلقي، واختيار المصطلح المناسب، مما انجرّ عنه زعزعة النّسق المعرفي بهذا التّعدد المصطلحي. «فالقضايا التي يثيرها المصطلح، هي قضايا لا تخصّ الدّوال اللّغوية فحسب، بل تعود أيضا وأساسا إلى الأصول المعرفية التي تسند المصطلح، وتحدد هويته، ومردوديته التّحليلية في تربته القديمة، والجديدة على حد سواء».[29]

فالخلفية المعرفية سواء في بناء المصطلح اللّساني، أو في ثقافة المترجم هي الفاصل في تحديد طبيعة المصطلح، وهذا ما نلتمسه في «التّعدد المصطلحي الذي لم يقتصر على اللّغة الهدف، أو المقابل العربي فحسب، بل وُجد حتى في النّظام اللّغوي الأم للمصطلح الأجنبي، فنجد المصطلح اللّساني ظهر بعدة تسميات لمفهوم واحد مثل:

الصّوتيات: Phonetics,Phonemics [30]

الصّرفيات: Morphemics,Morphology

فإذا كان المصطلح اللّساني في لغة الأم يجد اختلافا في وضعه، وهذا ناتج عن التّباين في الفهم الّدقيق لهذه المصطلحات، قد يصعب أكثر في عملية نقله إلى لغة الهدف. ففي الإحصاء الذي قام به المرحوم الدكتور أحمد مختار عمر، للمقابلات العربية التي وضعت في مقابل المصطلحات الانجليزية: «فمصطلح (Phoneme) تبين أنّ له أحد عشر مقابلا هي كالآتي: فونيم، صوتم، صوت/صوتم، فونيم، فونيمية، صوت مجرد، صوتية، مستصوت، لافظ، صوتيم. أمّا مصطلح (Allophone) وضع له سبعة مقابلات هي: ألوفون، صوتم تعاملي، ألوفون/ متغير صوتي، ألوفون، بديل صوتية، بديل صوتي. أمّا المصطلح (Phone) فكانت له أربعة مقابلات هي: فون، صوت، صوت لغوي، صوت كلامي وهناك مقابل خامس هو (صويت). أمّا المصطلح (Morpheme) ومقابلاته: مورفيم، صيغم، وحدة صرفية، مورفيمية، صرفية مجردة، صرفية».[31]

فالاضطراب المصطلحي الحاصل في اللغة الأم، أثر بشكل واضح في المقابلات للغة الهدف، ولم يكتف هذا الاضطراب على اختلاف المؤلفين، والمترجمين، بل تعداه إلى وجوده عند المؤلف الواحد، والمترجم الواحد، وفي الكتاب الواحد، وهذا ما أشار إليه «الدكتور محمود سعران إلى أنّ هذا الاضطراب، وجد في ترجمة الأستاذ الدكتور علي عبد الواحد وافي في كتابه "علم اللّغة " للفظ "Consonnes" بالحروف السّاكنة، أو الأصوات السّاكنة مرة، وبالحروف الغير متحركة مرة أخرى، وبالأصوات ليس غير».[32] ومن خلال هذه المعطيات وأخرى، يتبين للقارئ

أنّ الخلفية المعرفية لها دور كبير في توجيه العمل التّرجمي للمصطلح اللّساني، مما أدى إلى اختلاف القراءات لهذه الأسس المعرفية من مترجم إلى آخر. حيث أحدث شرخا كبيرا في وضع المقابل للمصطلح الأجنبي، مما «عقّد واقع المصطلح اللّساني العربي فجعله إلى الاستعصاء، والتّخالف أقرب منه إلى التّسوية والتّماثل».[33]

1.3 التّفكير المصطلحي وأثره على المنطلقات اللّسانية في ترجمة المصطلح اللّساني:

أضحت العلوم عامة، والدّراسات اللّغوية خاصة تلتزم بتلك القواعد، والأسس العلمية التي تجعل المصطلح تفكيرا، ومنهجا، وهدفا يعمد إليه البحث العلمي في نهجه، لرسم ذلك التّصور العام الذي تبنى عليه جلّ الدّراسات، والبحوث الأكاديمية من أجل التّنظيم الفعلي، والمنطقي لهذه المفاهيم العلمية. ولما كان التّفكير مرتبطا أساسا باللّغة، التي «تعدّ ظلا للتّفكير، وأداة له، ويظهر ذلك في أنّ اللّغة هي التي تحمل أفكارنا للآخرين، وهي التي نفهم بها الآخرين، ويفهموننا».[34] ولهذا أصبح من الضّروري على كلّ مصطلحي، أو مترجم العمل على ما يناسب قواعد لغته الأم، وليس التّفكير بلغة الآخرين، وهذا – للأسف– نجده عند بعض اللّغويين، من أبناء جلدتنا الذين أصبح تفكيرهم أساسا يميزه الاغتراب.

«ولذلك فالتّفكير في جعل المختص يقتنع باستعمال لغته الأم، في بناء الجمل السليمة، وتدوال المصطلحات العلمية الصّحيحة ضرورة علمية، واجتماعية، وثقافية، وحياتية مباشرة».[35] ولما كان الفكر مرتبطا أصلا بثقافة الأمم، يحمل معتقداتها، وإيديولوجياتها، ومقوماتها اللّغوية، عرفت اللّغة العربية خلال مسارها التاريخي انفتاحا على جملة من العلوم، أجبرها على ضرورة معرفة اصطلاحاتها، حتى يتسنى فهمها، وإدراكها، مما كون فكر مصطلحي قائما على دعم النّشاط اللّغوي، والكشف عن مسميات هذه المفاهيم، التي عرفت نشاطها في تراثنا اللّغوي منذ القدم، ولكن بمسميات مختلفة استخدمت للدلالة على المصطلح (كالمفاتيح، ومفاتيح العلوم...)، وغيرها ضمن منظومة لسانية لم تحدد هي الأخرى تسمية خاصة لها، ولكن بوادر نشاطها كانت ظاهرة من خلال جهود اللّغويين في كلّ مستويات اللّغة، وخاصة في القرن الرابع الهجري الذي عرف حركة علمية نشطة جدا، استقرت فيها معظم المصطلحات، وكتاب "مفاتيح العلوم للخوارزمي" وغيره من المصنفات، شاهدة على الفكر المصطلحي، الذي عرف في تلك الفترة، والتي اهتمت بمحاولة لإحياء التراث، من خلال التّطرق إلى مصطلحات العلوم.

فالظّاهرة اللغوية كانت محل اهتمام عند القدامى، لا يخرج البحث فيها عن نظامها اللّغوي، ولا منظومتها الفكرية التي التزم فيها أصحابها بالمحافظة على كيان هذه اللّغة، وحتى العلوم المنقولة عن طريق التّرجمة كانت وفق معايير مضبوطة، تخدم بالأساس لغتنا العربية، «لأنّ وشائج القرابة بين المعرفة، وثبتها الاصطلاحي، تنبّه لها العقل

العربي منذ القدم، ممّا يثبت وجود مرجعية اصطلاحية عربية».[36] وبما أنّ اللّغة لها وظيفة الفكر، والتّواصل، لا تخرج عن دائرة "الفهم والإفهام"، استطاعت اللّغة العربية اكتساب جهاز مصطلحي، يضمن لها قوتها، وسيرورتها، وينظم، ويمنطق لها نشاطها اللّغوي، ضمن آليات التّوالد الاصطلاحي كالاشتقاق، والمجاز، والتعريب، والنحت وغيرها.

فالخبرة المعرفية والمنهجية التي اكتسبتها اللّغة العربية خلال مسارها التاريخي، مكّنتها من تنظيم عناصرها اللّغوية ضمن منظومة فكرية، تقوم بالأساس على تطوير جهازها المعرفي، وذلك بمسايرة كلّ المستجدات الحاصلة في الدّرس اللّساني بدون الإخلال بنظامها اللّغوي. وبما أنّ العلوم مفاتيحها مصطلحاتها، انصبّت الجهود اللّغوية حول إيجاد توافق، بين الفكر المصطلحي الذي يتماشى مع كلّ المرتكزات اللّسانية من أجل المحافظة على الهوية اللّسانية، وتطوير مكتسباتها المعرفية في ظل هذه العولمة المصطلحية، وعفوية التّرجمة التي أخذت منحى آخر، بعيدا عن هدفها في نقل المفاهيم العلمية في اعتماد مرجعية فكرية، بعيدة عن التأثيل المصطلحي الموجود في لغة المصدر، مما ولّد ممارسات غير مضبوطة، وغير دقيقة اختلطت فيها المصطلحات، التي تحمل حقا مفاهيم علمية أصيلة بالمصطلحات المشبوهة، وغير الواضحة المعالم.

فقد أصبح من الصّعب التّمييز بين هذا التّعدد المصطلحي، وخاصة في تلك التّرجمة، التي لا تحدد بالضّبط المنطلق الصّحيح لمفاهيم المصطلحات، التي يكثر فيها المشترك اللفظي، أو التّرادف، وبالتّالي يصبح نقل هذه المفاهيم مفتوحا على احتمالات عدة، وقد يؤدي إلى تعقيد عملية اختيار المصطلح المناسب. «فيعدّ وجود المترادفات في المصطلحات الأجنبية نفسها، فضلا عن اللّغة المترجم إليها مشكلا دلاليا كبيرا، وذلك لأنّ عددا من المفاهيم العلمية قد وضع لها أكثر من مصطلح في اللّغة الواحدة، وإذا تمّ ترجمة هذه المصطلحات المترادفة، فإنّ الحصيلة ستكون مصطلحات متعددة».[37] فالفكر المصطلحي أصبح رهين النّزعة الغربية من منطلق التّطور اللّساني، الذي شهده الغرب في علمية اللّغة، وتأثير النّظريات اللّسانية، والمصطلحية على المجال الفكري، والمعرفي مما أثر على لغتنا العربية ليس في توظيفه فقط، بل حتى في اعتماده مرتكزا لسانيا في البحوث، والدّراسات الأكاديمية، حتى ولو وُجد مصطلح عربي أصيل مقابل لهذا المستجد من المصطلحات، «ذلك أنّ الجهاز المصطلحي العربي، يكاد يكون غربيا في مفاهيمه، شبه عربي في صياغته، أي أنّ مهمة الفكر العربي، ظلت منحصرة في محاولة استيعاب المفاهيم العلمية الغربية، ونقلها إلى العربية في صورة قوائم مفردات، جلّها معرب صوتيا».[38] فالإشكال ليس في التّرجمة في حدّ ذاتها، وإنّما في الفكر الذي تحمله هذه التّرجمة في طياتها، والذي يؤسس لمرجعية فكرية تسعى إلى الهيمنة على تصوراتنا الفكرية. ولهذا أصبح من الضّروري البحث أولا، وقبل كل

شيء عن المصطلحات الأصيلة في تراثنا اللّغوي، مقابل المصطلحات اللّسانية الغربية المستجدة، وتوظيفها في ممارساتنا اللّسانية سواء المنطوقة منها، أو المكتوبة.

2.3 التّكوين المعرفي للمترجم وأثره على الممارسة المصطلحية:

لقد أظهرت الدّراسة العلمية في المجال اللّساني، أنّ الممارسة المصطلحية أصبحت تعتمد بنسبة عالية على آلية التّرجمة، في نقل المفاهيم العلمية إلى اللّغة الهدف، وبما أنّها عملية حساسة جدا، لما تتميز به من بعث جسور التّواصل بين أهل الاختصاص، والاهتمام بالكشف عن الحقائق العلمية الحاصلة في الدّرس اللّساني، أصبح من الضّروري، معرفة كلّ الجوانب المؤثرة في العنصر الفاعل في هذه العملية، وهو المترجم، وخاصة ما تعلق منها بالاتجاهات الفكرية التي توجه بدورها مساره العلمي، وتكوينه المعرفي، سواء المدارس، أو النّظريات اللّسانية التي تؤسس بموجبها مرجعية فكرية، تنطلق منها كلّ نشاطاته المعرفية.

«فلكي يكون المترجم قادرا على فهم مختلف أنواع النصوص، ونقلها من لغة إلى أخرى، يجب أن يتميز بفكر تحليلي وتأليفي وذوق في المسائل اللّغوية وحب الإطلاع، وسهولة في التّركيز، وقدرة على العمل بإتباع طريقة جيدة، وتوخي الدّقة دوما».[39] فتُشكل المعارف اللّغوية للمترجم جزءا من مخزونه المعرفي، ومع أهميتها في فهم مصطلحات العلوم، وإعادة التّعبير عنها فهي غير كافية، بل يجب أن يمتلك المترجم معارف موسوعية، كي يستطيع نقل هذه المفاهيم بكلّ أمانة وموضوعية. وفهمه الدّقيق لهذه المصطلحات في اللغة المصدر، يسهل عليه عملية الإفهام في اللغة الهدف، لأنّ عدم الوضوح في الفهم عند المترجم، قد تشكل خطرا في نقل مفاهيم خاطئة للمتلقي، وبالتّالي تختلط عنده كلّ المعطيات، وتسبب إرباكا في قاموسه المصطلحي.

فعملية ترجمة المصطلح اللّساني، تتطلب المعرفة الكاملة للّغة الأجنبية كلغة مصدر، واللّغة العربية كلغة هدف، مع إدراك كلّ التّغيرات الحاصلة في كلّ لغة، من خلال مستوياتها الصّوتية، والصّرفية، والتّركيبية، والدلالية. وهنا يكمن دور المترجم في إيجاد توافق بين المصطلح اللّساني وترجمته، لأنّ أي نقص معرفي في إحدى اللّغتين، قد يصعّب تحديد المفاهيم الصّحيحة، مما ينتج عنه ارتجال في وضع المصطلح، وفوضى مصطلحية تجمع فيها بين تعدد المفاهيم للمصطلح الواحد، وتعدد المصطلحات لمفهوم واحد «وكان من نتيجة فوضى المصطلحات، أنّ معظم الدّارسين صار يفضل ما استعمله هو، أو ما ابتدعه دون الالتفات إلى توحيد المصطلحات، أو مراعاة شيوعها، أو موافقتها لخصائص العربية. وهنا نشير إلى أنّ غياب التّنسيق المصطلحي بين المختصين، زاد من الهوة بين المصطلحات، ومفاهيمها، وفتح المجال أمام كلّ من يريد خوض تجربة في ترجمة المصطلح اللّساني، وهذا أمر في غاية الخطورة، لأنّ ترجمة معاني الكلمات، غير ترجمة مفاهيم المصطلحات.

كما يستوجب على المترجم الإحاطة الكاملة بالعمل المصطلحي، لأنّه في بعض الأحيان يقوم مقام المصطلحي، للوصول إلى حلول قد تطرحها بعض المصطلحات، التي لا وجود لها في معاجم مصطلحات، وهنا تتدخل الخبرة المصطلحية لاستنباط تلك العلاقات المشتركة، التي تؤسسها المصطلحات في ما بينها، وإيجاد معنى لذلك التّقارب المصطلحي.يقول الديداوي في شأن العلاقة بين المترجم والمصطلحي: «إنّ إيجاد المصطلح يكون إمّا بالتّرجمة، أو الاختراع، وغالبا ما يسبق هذا تلك، لذا فإنّ المترجم مهما كان نوعه، هو على العموم أول من يصطدم بالمصطلح، ويتعامل معه سلبا أو إيجابا، وله دور مؤثر في هذا الاتجاه، أو ذلك حسب مستواه، وما يتاح له».[40]

فتحيين المعلومات في المجال الذي يترجم فيه، أمر ضروري يتطلب التّحري عن أصولها، لأنّ نقص المعلومة يدخل ضمن نقص المعرفة، سواء في اللغة المصدر، أو الهدف. فترجمة المصطلح اللّساني إلى اللّغة العربية، تتطلب جهدا كبيرا من طرف المترجمين، وذلك بالإلمام بمستوياتها اللّغوية، وجذورها التاريخية من خلال تراثها العريق. فكلّ مستوى لغوي لا تقوم له قائمة، إلاّ من خلال ظهور المستويات الأخرى، فهي علاقة تكامل حتمي، لا يمكن الاستغناء عن طرف منها.

ولأنّ نشاط اللّغوي يرتكز أساسا على تلك الأصول اللّغوية، التي عرفها الحدث اللّساني، والتي تعدّ بمثابة المنطلقات لكلّ الممارسات اللّغوية، وتكيفا مع كلّ المتغيرات، والمستجدات الحاصلة في الدّرس اللّساني، وذلك نظرا لطبيعة الاتساع المعرفي، والتّوليد اللفظي، بات من الضّروري على المترجم التّوسع في معرفة ماضي اللّغة، وحاضرها اللّغوي حتى يستطيع وضع المصطلحات المناسبة، والتي ترفد نفس المفاهيم الموجودة في لغة المصدر. وهذا حال اللّغة العربية التي تتميز عن باقي اللّغات فهي لغة اشتقاقية ولودة، من الصّعب اختراق نظامها، أو التّعامل مع معطياتها سطحيا. فالتّكوين العلمي، والمعرفي للمترجم مهما كان مصدره، لابد أن لا يكون عائقا أمام نشاطه التّرجمي، و ذلك بتحرر من قيود نزعته الفردية، والعمل بكلّ موضوعية.

4. خاتمة:

رغم الجهود المبذولة في ترجمة المصطلح اللّساني إلى اللّغة العربية، ومحاولة إشراك جميع الفاعلين، والمهتمين بالحدث اللّساني، وتوسيع دائرة الإشعاع العلمي، والمعرفي، وذلك بربط جسور التّواصل بين المختصين. إلاّ أنّ التّلقي المصطلحي مازال يشكل أزمة حقيقية عند القارئ العربي، وهذا راجع إلى واقع ممارسة المصطلحية، التي أفرزت لنا فوضى مصطلحية شائكة جدا، ومعقدة، وهذا يعود إلى عدة أسباب، ومن أهمها غياب التّنسيق بين

العمل التّرجمي، والمصطلحي بمعنى ترجمة المصطلح اللّساني دون مراعاة المعطيات اللّسانية الحاصلة، والنّتائج المتوصل إليها، وخاصة في المجال المصطلحي، مع غياب الاتفاق بين المترجمين، وذلك لاختلاف توجهاتهم الفكرية، ومرجعيتهم العلمية، مما انعكس سلبا في اعتماد المصطلح الدّقيق. كما نجمل مخرجات البحث في النقاط التّالية:

– عدم خضوع عملية التّرجمة إلى اتفاق يفضي إلى اعتماد مقاييس مضبوطة، ومحددة، ومنهجية واضحة في وضع المصطلح اللّساني.

– المفاهيم غير الواضحة لدى المترجم في لغة المصدر بسبب التّرادف، أو الاشتراك اللفظي، أو التّشارك المصطلحي، الذي يتحدد وفق العلاقات الموجودة في ما بينها، مما ينجرّ عنه ارتجال في وضع المصطلح في لغة الهدف.

– المرجعية الفكرية لدى المترجم، لها أثر كبير في توجيه العمل الترجمي.

– تغليب الذّاتية على الموضوعية في ترجمة المصطلح اللّساني، يؤدي إلى ظهور تعدد مصطلحي، وإرباك مفاهيمي يغلب عليه الغموض، واللّبس.

– عدم تتبع الأثر المصطلحي، والنّتائج المتوصل إليها في الدّرس اللّساني، يصعّب على المترجم إيجاد المصطلح اللّساني المناسب.

أمّا المقترحات لإيجاد حلول لهذه الأزمة المصطلحية فتمثلت في ما يلي:

– ضرورة التّنسيق بين المترجمين من أجل توحيد المصطلحات، والحدّ من العفوية في وضع المصطلح اللّساني.

– العمل على وضع معاجم متخصصة في المصطلحات اللّسانية الموحدة في كامل الجامعات العربية.

– الابتعاد عن الذّاتية في ترجمة المصطلح اللّساني، وإشراك الآخرين بالاستفادة من تجاربهم.

– المعرفة الدّقيقة للنّظام اللّغوي في لغة المصدر ولغة الهدف، شرط أساسي في فهم الأبعاد الوظيفية للمصطلح اللّساني.

– ضرورة التّقيد بالأطر التّنظيمية المعمول بها في ترجمة المصطلح اللّساني، وإسناد مهمة التّرجمة لأهل الاختصاص.

– الالتزام الكامل، والتّطبيق الكلي لكلّ ما تقرّه المجامع اللّغوية العربية، ومكتب التنسيق التّعريب في الوطن العربي من مصطلحات، وذلك من أجل تفادي الوضع العشوائي للمصطلحات.

5– الهوامش:

1. الشهابي، مصطفى، المصطلحات العلمية في اللغة العربية، مكتبة الجامعة الأمريكية بالقاهرة،د.ط، مكتبة الجامعة الأمريكية ، القاهرة، مصر: 1955، ص 4
2. مطلوب أحمد، بحوث مصطلحية، منشورات المجمع العلمي ببغداد، د.ط، منشورات المجمع العلمي ببغداد، العراق: 2006)، ص17.
3. ابن يعيش، بن علي موفق الدين أبي البقاء، شرح المفصل للزمخشري، دار الكتب العلمية، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: 2001، ص 106 .
4. التوحيدي، أبوحيان، البصائر والذخائر، مطبعة الإرشاد، د.ط، مطبعة الإرشاد، دمشق: 1964، ص49.
5. أنيس، إبراهيم، من أسرار اللّغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط 3، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر: 1966، ص 93
6. الحمزاوي، محمد رشاد، العربية والحداثة أو الفصاحة فصاحات، دار الغرب الإسلامي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان: 1986، ص 94
7. الشمري، مهدي صالح سلطان، في المصطلح ولغة العلم، كلية الآداب بجامعة بغداد، د.ط، كلية الآداب بجامعة بغداد، العراق: 2012، ص45.
8. المرجع نفسه، ص 33
9. الشهابي، مصطفى، المصطلحات العلمية في اللغة العربية، ص 48
10. الملائكة، جميل، الصّعوبات المفتعلة على درب التعريب، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، 30، 1986، ص 37
11. الحملاوي، أحمد بن محمد بن أحمد، شذا العرف في فن الصّرف، دار الكيان، ط 12، دار الكيان، الرياض، السعودية: 1957)، ص 173.
12. الملائكة، جميل، الصّعوبات المفتعلة على درب التعريب، ص33
13. نزار، نبال نبيل، المصطلح اللساني عند كمال بشر، مجلة العلوم الإنسانية بالأردن، 31، 2018، ص387.
14. بسندي، خالد بن عبد الكريم، المصطلح اللساني عند الفاسي الفهري، مجلة التواصل، 25، 2010، ص 44.
15. المرجع نفسه، ص 42.
16. المرجع نفسه، ص 42.
17. وغليسي، يوسف، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان: 2008، ص 492.
18. الحملاوي، أحمد بن محمد بن أحمد، شذا العرف في فن الصّرف، ص 77- 78.
19. الوعر، مازن، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، دار طلاس، ط1، دار طلاس، دمشق، سوريا: 1988 ، ص 36.
20. الفهري، عبد القادر الفاسي، اللسانيات واللغة العربية، دار توبقال، ط1، دار توبقال، دار البيضاء، المغرب: 1985، ص 395.
21. بن زرقة، نور الدين، تجدد آليات ترجمة المصطلح العلمي. دراسة المصطلح الفلسفي العربي الحديث أنموذجا، مجلة التعليمية، 1،11، 2021، ص 357.
22. الميساوي، خليفة، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، دار الأمان، ط1، دار الأمان، المغرب: 2013، ص 154 .

23.السوداني، حسين، ترجمة المصطلح وتوطين اللسانيات، مجلة اللسانيات العربية بتونس، 7، 2018، ص 29.
24.حبدرة، فريد عوض، علم اللغة التطبيقي، مكتبة الآداب بالقاهرة، ط1، مكتبة الآداب بالقاهرة، مصر: 2008، ص 126.
25.الفهري، عبد القادر الفاسي، اللسانيات واللغة العربية، ص 394
26.زعفان، الهيثم، المصطلحات الوافدة وأثرها على الهوية الإسلامية، مركز الرسالة والبحوث الإنسانية، ط1، مركز الرسالة والبحوث الإنسانية، القاهرة، مصر: 2009، ص 7.
27.بنكراد، سعيد، المصطلح السيميائي الأصل والامتداد، مجلة علامات، 14، 2000، ص 13.
28.بوطيب، عبد العالي، إشكالية تأصيل المنهج في النقد الروائي العربي، مجلة عالم الفكر، 27، 1، 1998، ص 13.
29.بنكراد، سعيد، المصطلح السيميائي الأصل والامتداد، ص11.
30.بسندي، خالد بن عبد الكريم، المصطلح اللساني عند الفاسي الفهري، ص 46.
31.السراقبي، وليد محمد، فوضى المصطلح اللساني، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، 83، الجزء(2)، 2008، ص 383.
32.سعران، محمود، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، د.ط، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان: د.ت، ص 34
33.المسدي، عبد السلام، قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، الدار العربية للكتاب، د.ط، الدار العربية للكتاب، تونس: 1984، ص 55.
34.استيتية، سمير شريف، اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج، عالم الكتب الحديث، ط 2، عالم الكتب الحديث،إربد، الأردن: 2008، ص 343 .
35.الشمري، مهدي صالح سلطان، في المصطلح ولغة العلم، ص 36.
36.عواريب، سليم، التفكير المصطلحي عند العلماء العرب بين النظرية والعلمية، مجلة الأثر، 26، 2016، ص 29.
37.كعواش، عزيز، البعد الوظيفي للمصطلح اللساني، دراسة لواقع المصطلح العربي في ضوء المنجز الأجنبي، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، 11، 3، 2020، ص 392.
38.قلاتي، ليلى، المصطلح اللساني بين أزمة التعدد الترجمي والاضطراب التّداولي، مجلة دراسات معاصرة،4، 1، 2020، ص 99.
39.شوشاني عبيدي، محمد، أهمية تبسيط المصطلح في ترجمة نصوص التبسيط العلمي، مجلة دراسات وأبحاث، 11، 1، 2019، ص 464.
40.الديداوي، محمد، منهاج المترجم بين الكتابة والاصطلاح والهوية والاحتراف، المركز الثقافي العربي بدار البيضاء، ط1، المركز الثقافي العربي بدار البيضاء، المغرب: 2005، ص 103.

6. قائمة المراجع:

ابن يعيش، بن علي موفق الدين أبي البقاء، شرح المفصل للزمخشري، دار الكتب العلمية، (بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، 2001).

استيتية، سمير شريف، اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج، عالم الكتب الحديث،(إربد، الأردن: عالم الكتب الحديث، 2008).

أنيس، إبراهيم من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، (القاهرة، مصر:مكتبة الأنجلو المصرية، 1966).

بسندي، خالد بن عبد الكريم، المصطلح اللساني عند الفاسي الفهري، مجلة التواصل، 25، 2010.

بن زرقة، نور الدين، تجدد آليات ترجمة المصطلح العلمي. دراسة المصطلح الفلسفي العربي الحديث أنموذجا، مجلة التعليمية، 1،11، 2021.

بنكراد، سعيد، المصطلح السيميائي الأصل والامتداد، مجلة علامات، 14، 2000.

بوطيب، عبد العالي، إشكالية تأصيل المنهج في النقد الروائي العربي، مجلة عالم الفكر، 27، 1، 1998.

التوحيدي، أبوحيان، البصائر والذخائر، مطبعة الإرشاد، (دمشق: مطبعة الإرشاد، 1964).

حبدرة، فريد عوض، علم اللغة التطبيقي، مكتبة الآداب بالقاهرة،(القاهرة، مصر: مكتبة الآداب بالقاهرة، 2008).

الحملاوي، أحمد بن محمد بن أحمد، شذا العرف في فن الصّرف، دار الكيان،(الرياض، السعودية: دار الكيان، 1957).

الحمزاوي، محمد رشاد، العربية والحداثة أو الفصاحة فصاحات، دار الغرب الإسلامي، (بيروت، لبنان: دار الغرب الإسلامي، 1986).

الديداوي، محمد، منهاج المترجم بين الكتابة والاصطلاح والهوية والاحتراف، المركز الثقافي العربي بدار البيضاء،(المغرب: المركز الثقافي العربي بدار البيضاء، 2005).

زعفان، الهيثم، المصطلحات الوافدة وأثرها على الهوية الإسلامية، مركز الرسالة والبحوث الإنسانية، (القاهرة، مصر: مركز الرسالة والبحوث الإنسانية، 2009).

السراقبي، وليد محمد، فوضى المصطلح اللساني، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، 83، الجزء(2)، 2008.

سعران، محمود، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية،(بيروت، لبنان: دار النهضة العربية، د.ت.

السوداني، حسين، ترجمة المصطلح وتوطين اللسانيات، مجلة اللسانيات العربية بتونس، 7، 2018.

الشمري، مهدي صالح سلطان، في المصطلح ولغة العلم، كلية الآداب بجامعة بغداد، (العراق: كلية الآداب بجامعة بغداد، 2012).

الشهابي، مصطفى، المصطلحات العلمية في اللغة العربية، مكتبة الجامعة الأمريكية بالقاهرة، (القاهرة، مصر: مكتبة الجامعة الأمريكية بالقاهرة، 1955).

شوشاني عبيدي، محمد، أهمية تبسيط المصطلح في ترجمة نصوص التبسيط العلمي، مجلة دراسات وأبحاث، 11، 1، 2019.

عواريب، سليم، التفكير المصطلحي عند العلماء العرب بين النظرية والعلمية، مجلة الأثر، 26، 2016، ص 29.

الفهري،عبد القادر الفاسي، اللسانيات واللغة العربية ، دار توبقال، (دار البيضاء، المغرب: دار توبقال، 1985).

قلاتي، ليلى، المصطلح اللساني بين أزمة التعدد الترجمي والاضطراب التّداولي، مجلة دراسات معاصرة،4، 1، 2020.

كعواش، عزيز، البعد الوظيفي للمصطلح اللساني، دراسة لواقع المصطلح العربي في ضوء المنجز الأجنبي، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، 11، 3، 2020.

المسدي، عبد السلام، قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، الدار العربية للكتاب، (تونس : الدار العربية للكتاب، 1984).

مطلوب أحمد، بحوث مصطلحية، منشورات المجمع العلمي ببغداد، (العراق: منشورات المجمع العلمي ببغداد، 2006).

الملائكة، جميل، الصّعوبات المفتعلة على درب التعريب، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، 30، 1986.

الميساوي، خليفة، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، دار الأمان، (المغرب: دار الأمان، 2013).

نزار،نبال نبيل، المصطلح اللساني عند كمال بشر. مجلة العلوم الإنسانية بالأردن، 31، 2018.

الوعر، مازن، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، دار طلاس، (دمشق، سوريا: دار طلاس، 1988).

وغليسي، يوسف،(2008) إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، الدار العربية للعلوم ناشرون، (بيروت، لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008).